8 October 2013
Arabic

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والعشرون

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان*

١٦/٢٤

دور منع الانتهاكات في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يؤكد من جديد مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه والتزامات الدول بموجبه بتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومراعاتها على المستوى العالمي،

وإذ يؤكد من جديد أيضاً الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان وبرنامج عمل فيينا، وإذ يشير إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من صكوك حقوق الإنسان، فضلاً عن نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية والقرارات ذات الصلة المعتمدة من الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان،

وإذ يشير إلى دور مجلس حقوق الإنسان في منع انتهاكات حقوق الإنسان، عن طريق التعاون والحوار، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦،

* سترد القرارات والمقررات التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان في تقرير المجلس عن دورته الرابعة والعشرين (A/HRC/24/2)، الجزء الأول.

وإذ يؤكد من جديد أن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة، و مترابطة، ومتشابكة، ويعزز بعضها بعضاً، وأنه يجب معاملة جميع حقوق الإنسان معاملة عادلة ومُنصفة، وعلى قدم المساواة وبالقدر نفسه من الاهتمام،

وإذ يعرب عن قلقه إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم،

وإذ يشير إلى قرارات مجلس حقوق الإنسان ١/٥ و ٢/٥ المؤرخين ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ و ٢١/١٦ المؤرخ ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١،

وإذ يؤكد من جديد قرار مجلس حقوق الإنسان ٥/١٤ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠، و ١٣/١٨ المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١،

١- يؤكد أهمية التدابير الفعالة لمنع الانتهاكات كجزء من الاستراتيجيات الشاملة لتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها؛

٢- يعترف بأن الدول، بما يشمل جميع الفروع التابعة لها، مسؤولة في المقام الأول عن تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك منع انتهاكات حقوق الإنسان؛

٣- يشدد على أنه ينبغي للدول أن تشجع البيئات الداعمة والمواتية لمنع انتهاكات حقوق الإنسان، بجملة وسائل منها ما يلي:

(أ) النظر في التصديق على الاتفاقيات الدولية والعهدين الدوليين لحقوق الإنسان؛
(ب) تنفيذ ما هي طرف فيه من الاتفاقيات الدولية والعهدين الدوليين لحقوق الإنسان تنفيذاً كاملاً؛

(ج) تعزيز وتطوير الحكم الرشيد، والنظم الديمقراطية، وسيادة القانون والمساءلة؛
(د) اعتماد سياسات ترمي إلى ضمان تمتع جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

(هـ) التصدي لجميع أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز العنصري؛

(و) التصدي للعوامل التي قد تؤدي إلى حالات تُرتكب فيها انتهاكات حقوق الإنسان، ومن هذه العوامل عدم المساواة والفقير؛

(ز) تشجيع إقامة مجتمع مدني حر وفعال؛

(ح) تشجيع حرية الرأي والتعبير؛

(ط) ضمان تمتع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، إن وُجدت، بالقوة والاستقلال، وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (مبادئ باريس)؛

(ي) تشجيع التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان؛

(ك) ضمان وجود قضاء مستقل وفعال؛

(ل) محاربة الفساد؛

٤- يرحب بدور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الإسهام في منع انتهاكات حقوق الإنسان، ويشجع الدول على تعزيز ولاية وقدرة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، إن وجدت، لتمكينها من الاضطلاع بهذا الدور على نحو فعال وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (مبادئ باريس)؛

٥- يدعو المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى النظر في إمكانية معالجة مسألة دور منع الانتهاكات في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في إطار المحافل الدولية والإقليمية ذات الصلة؛

٦- يقر بأن على مجلس حقوق الإنسان، ضمن جملة أمور، أن يساهم، عن طريق الحوار والتعاون، في منع انتهاكات حقوق الإنسان وأن يستجيب بصورة فورية لحالات الطوارئ المتعلقة بحقوق الإنسان؛

٧- يقر أيضاً بأهمية الاستعراض الدوري الشامل بوصفه آلية تعاونية تابعة لمجلس حقوق الإنسان ترمي، ضمن جملة أمور، إلى تحسين حالات حقوق الإنسان على أرض الواقع ووفاء الدول بالتزاماتها وتعهداتها المتعلقة بحقوق الإنسان، على أساس مبدأ تعزيز عالمية جميع حقوق الإنسان وتربطها وعدم قابليتها للتجزئة وتشابكها؛

٨- يحيط علماً بتقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن حلقة العمل المتعلقة بدور منع الانتهاكات في تعزيز وحماية حقوق الإنسان^(١)، وبالاستنتاجات والتوصيات المقدمة الواردة فيه؛

٩- يشدد على ضرورة زيادة تطوير مفهوم منع انتهاكات حقوق الإنسان وضرورة مضاعفة الجهود لإذكاء الوعي بدور منع الانتهاكات في تعزيز وحماية حقوق الإنسان بغية تشجيع إدراج هذا المفهوم في السياسات والاستراتيجيات ذات الصلة على المستويات الوطني والإقليمي والدولي؛

١٠- يعترف بالحاجة إلى مواصلة البحث لمساعدة الدول، بناءً على طلبها، ومساعدة الجهات الأخرى صاحبة المصلحة على فهم واستيعاب دور منع الانتهاكات في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛

- ١١- يشجع المفوضية السامية لحقوق الإنسان على إعلام مجلس حقوق الإنسان بانتظام عن التطبيق العملي لمفهوم منع الانتهاكات في سبيل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وذلك استناداً إلى مشاورات تجريها مع الدول والمنظمات الإقليمية ذات الصلة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من الجهات المعنية؛
- ١٢- يقرر أن يعقد على هامش دورته السابعة والعشرين، في حدود الموارد المتاحة، حلقة نقاش بشأن دور منع الانتهاكات في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛
- ١٣- يطلب إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن تنظم حلقة النقاش المشار إليها أعلاه، بالتشاور مع الدول وهيئات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة وهيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان، فضلاً عن المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بهدف ضمان مساهمة جهات متعددة ذات مصلحة في حلقة النقاش؛
- ١٤- يطلب أيضاً إلى المفوضية إعداد تقرير في شكل موجز عن نتائج حلقة النقاش هذه وتقديمه إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة والعشرين؛
- ١٥- يطلب كذلك إلى المفوضية أن تعتمد، بالتشاور مع الدول والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني والهيئات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية ذات الصلة، ومع أخذ جملة أمور في الحسبان، منها نتائج حلقة النقاش المشار إليها أعلاه، إلى وضع دراسة عن منع انتهاكات حقوق الإنسان وتنفيذها العملي، وإلى تقديم هذه الدراسة إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثلاثين؛
- ١٦- يشجع المفوضية على مواصلة جمع المعلومات والبحوث لمواصلة الإعداد لإيجاد مجموعة أدوات عملية لدعم الدول وغيرها من الجهات ذات المصلحة في التطبيق العملي لمفهوم منع الانتهاكات في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛
- ١٧- يقرر مواصلة النظر في هذه المسألة في إطار البند نفسه من جدول الأعمال وفقاً لبرنامج عمله السنوي.

الجلسة ٣٥

٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

[اعتمد بدون تصويت.]